



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

كلمة الأخ  
إبراهيم عمر الدباشي  
نائب المندوب الدائم للجمهورية العربية الليبية

أمام الجمعية العامة  
في المؤتمر الدولي رفيع المستوى حول  
الأزمة الإقتصادية والمالية وتأثيرها على عملية التنمية

بتاريخ 2009\6\25

M. IBRAHIM DABASHI

الرجاء المراجعة عند الالتقاء

السيد الرئيس،،،  
السادة رؤساء الوفود،،،  
السيدات والسادة،،،

إسمحوا لي بداية أن أهني رئيس الجمعية العامة على تنظيم ورناسة هذا المؤتمر وما أبداه من حرص على نجاح أعماله، وعلى مساهمة الأمم المتحدة في الإستجابة لتحديات الأزمة المالية العالمية وما أفرزته من مخاطر إقتصادية وإجتماعية متعددة.

السيد الرئيس،،،

جميعنا يدرك أن الأزمة المالية قد تسببت في أشدّ وأسوأ الإنتكاسات الإقتصادية منذ أكثر من ستين سنة، حيث جلب الركود الإقتصادي عواقب خطيرة على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لكثير من الشعوب والمجتمعات. وما من شك في أن هذه الأزمة التي لم تنته فصولها بعد سُعرقل بشكل حقيقي النمو الإقتصادي العالمي، وثقوّض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ومع أن البلدان النامية لم تكن سبباً في ظهور هذه الأزمة إلا أنها كانت الأكثر عرضة لمخاطرها وتداعياتها السلبية، وهي بإمكانياتها ومواردها المحدودة تظل أقل قدرة على إتخاذ إجراءات فعالة تكفل لها مواجهة آثار الأزمة، وخاصة نقص الموارد المالية المتزايد الذي يدفعها، وبقوة، إلى الحدّ من النفقات على القطاعات الخدمية الأساسية مثل التعليم والصحة وبرامج الحماية الإجتماعية. ومن هنا ليس غريباً أن يتصاعد القلق إزاء تبعات الأزمة على شعوب البلدان الفقيرة، وخاصة جهود مكافحة الفقر والجوع. ونُطالعنا التقارير أن حجم الصادرات لكثير من البلدان النامية قد إنخفض بشكل كبير، وأن التدفقات المالية ونشاطات الإستثمار تشهد هبوطاً مستمراً الأمر الذي أدى إلى إنكماش النمو الإقتصادي، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وإنخفاض مستوى الدخل، وتدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.

ومن بين التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية هو تصاعد المشاكل والصعوبات المتعلقة بالهجرة الدولية، حيث تشهد الهجرة غير القانونية تزايدا مضطربا، وذلك لأن الأزمة المالية ضاعفت من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنشأ، الأمر الذي يدعو، وبالحاح، إلى دعم وتشجيع برامج التنمية في هذه البلدان، وتطوير قطاعاتها الإنتاجية بما يؤمن تحقيق نموا إقتصاديا مستداما يستوعب العاطلين عن العمل، ويسهم في تحقيق الرخاء والإستقرار الإقتصادي والاجتماعي، وهو ما أكدت عليه ليبيا دائما في الحديث عن الحلول العملية للهجرة غير الشرعية.

السيد الرئيس،،،

لقد بات جليا أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة تحولت إلى أزمة إقتصادية عالمية، ولكن عالمية التأثير السلبي للأزمة يجب ألا يُنسى الأزمات المالية التي حدثت خلال العقود الماضية وإن كانت أضيق نطاقا وأقل تأثيرا. فلم يعد مجالا للشك في أن جميع تلك الأزمات هي إفراز لنظام مالي وإقتصادي دولي مضى على تشكيله أكثر من 60 سنة، وتحكمه أسس وقواعد تفتقر إلى العدل والإنصاف، وبعيدة عن مراعاة مصالح جميع الأطراف. وهذه الحقيقة لم تكن غائبة عن البلدان النامية التي تضم أكثر من (80%) من سكان العالم، والتي كثيرا ما طالبت بإدخال إصلاحات عميقة وجوهرية على المؤسسات المالية الدولية، تكفل لها تمثيلا قويا ودورا فاعلا داخل هذه المؤسسات يُمكنها من المشاركة في رسم السياسات المالية الدولية على أساس مراعاة البعد الإنساني والتنموي، وخاصة جهود مكافحة الفقر والجوع، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية للفقراء والمحتاجين. من هذا المنطلق نرى أن وصف البعض للأزمة المالية الحالية بأنها دورة إقتصادية مؤقتة، وحرصهم على معالجة أعراضها دون التركيز على معالجة أسبابها وجذورها هي محاولة للإبتعاد عن الحقيقة، ورغبة في تكريس النظام المالي الحالي الذي عُرف دائما بإنحيازه إلى جانب مصالح الأغنياء، وبعده عن المساهمة في مواجهة التحديات التنموية التي تواجه الشعوب الفقيرة وتلبية حاجتها إلى الدعم والتمويل الذي يخضع لشروط مجحفة فرضتها مؤسسات برايتون وودز.

السيد الرئيس،،،

ندرك أن جهوداً عديدة بُذلت لمعالجة الآثار السلبية للأزمة المالية، وتمّ الحديث عن إتخاذ سياسات وتدابير لإنعاش الإقتصاد العالمي من خلال حزمة من الحوافز المالية، ونذكر هنا التوصيات الصادرة عن مجموعة الـ20. ومع تقديرنا لمثل هذه الجهود وما تمخّضت عنها من نتائج، إلا أننا نرى أن إقرارها تمّ في غياب البلدان النامية الأكثر تأثراً بالأزمة مع أنها لم تكن سبباً فيها. وكان من الأجدى لو جرى توسيع هذه المجموعة وضمنت على الأقل تكتلات إقليمية تُعبر عن مشاغل ووجهات نظر الجميع، ونشير هنا إلى إعلان أديس أبابا الصادر عن رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقي في 2009\2\3 الذي عبّر عن الأسف إزاء التمثيل غير الكافي لأفريقيا في قمة العشرين، والذي يُعدّ تهميشاً لها، وأكد أنه كان يجب أن تُمثّل أفريقيا أيضاً في المداولات حول الأزمة المالية من خلال رئاسة ومفوضية الإتحاد الأفريقي، وذلك أسوة بالإتحاد الأوروبي.

إن أفريقيا التي يعتمد الكثير من بلدانها على تصدير سلعة واحدة، وليبيا من بين هذه البلدان، تظل الأكثر تضرراً من تقلبات الأسعار الناتجة عن الأزمة المالية، الأمر الذي يُعرّض إقتصاداتها الهشة للخطر، ويحدّ من قدرتها على تمويل برامج التنمية المستدامة وتوفير النفقات الإجتماعية، بل ويعوق جهودها الطموحة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهنا تكمن أهمية دعم وتشجيع هذه البلدان على تنويع صادراتها من خلال بناء وتعزيز مؤسساتها الإقتصادية، وتنمية وتطوير مواردها البشرية، وتسهيل وصول منتجاتها للأسواق العالمية. إن القارة الأفريقية التي استُعمرت لفترات طويلة واستُغلت مواردها الطبيعية والبشرية من قبل الآخرين، يحق لها من منطلق العدل والإنصاف، أن تحظى بوضع خاص يسهم في معالجة ما تمرّ به القارة من أوضاع إقتصادية وإجتماعية صعبة فرضتها تراكمات إستعمارية، وتدخلات خارجية لا تعترف إلا بمصالحها الضيقة، وإن كانت على حساب مقدرات ومستقبل الشعوب الصغيرة المستضعفة. نؤكد أيضاً على أن البلدان الفقيرة التي اعترف المجتمع الدولي بحاجتها إلى الدعم والمساعدة، هي اليوم في أمسّ الحاجة إلى ترجمة الإلتزامات إلى واقع ملموس يسهم في تجاوز ما

يعترضها من مشاكل، وصعوبات إقتصادية وإجتماعية زادت من تفاقمها تداعيات الأزمة المالية.

في جانب آخر تبرز أهمية البحث في وضع تفاهمات مناسبة تلتزم من خلالها الشركات متعددة الجنسيات بتقديم مساعدات وإعانات للبلدان النامية والفقيرة مقابل العوائد المالية الضخمة لإستثماراتها في هذه البلدان، وهو ما يُسهم إيجابيا في دعم برامج التنمية وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق النمو الإقتصادي.

السيد الرئيس،،،

إن النظام المالي الدولي، الذي أظهرت الأزمة المالية الحالية عيوبه، في حاجة ماسة لتعاون دولي منسق وجهود متضافرة لضمان إعادة تشكيله على أسس عادلة ومتينة تستجيب لمصالح وإنشغالات الجميع، ويُسهم في تحقيق الرخاء والإزدهار لكل الأمم والشعوب، ويجب ألا نسمح بعودة هذا النظام إلى حالة الجمود التي لا تعترف بالأبعاد الإنسانية والإجتماعية.

وعلى صعيد السياسات والحلول العاجلة لمواجهة آثار الأزمة، نؤكد على أهمية الإستفادة من المبادرات التي تمّ الحديث عنها لإنعاش الإقتصاد العالمي والعمل على تنسيقها على نحو أفضل، وضمان تدفق القروض الميسرة إلى القطاعات الإنتاجية، وأن تتاح للبلدان النامية نسبة أكبر من السيولة المالية الدولية، مع العمل على توسيع نطاق الإقراض الإنمائي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، خاصة لأفريقيا، وبما يُمكنها من القيام بإستثمارات طويلة الأجل لمواردها الطبيعية، وتنمية وتطوير قدراتها البشرية.

السيد الرئيس،،،

أبرزت الأزمة المالية والإقتصادية العالمية الحالية الحاجة إلى التعددية في البحث عن حلول دولية متضافرة ومنسقة لمواجهةها. ولا شك أن عدم كفاية التنسيق الدولي لا يشكل خطورة على التعافي الإقتصادي وتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية فسحب، بل من المحتمل أن تكون له تداعيات أمنية واسعة النطاق.

لقد أثبت التاريخ أن الأحادية الاقتصادية تؤدي في كثير من الأحيان إلى الأحادية السياسية وتزيد من حالات التوتر بين العديد من البلدان. من هنا ندعو إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور بارز في معالجة الأزمة المالية والإقتصادية الدولية، وذلك من خلال تعزيز التنسيق والتشاور بينها وبين المؤسسات المالية الدولية، وبما يكفل التصدي للنتائج السلبية التي أفرزتها الأزمة، والبحث في أسس جديدة تكفل عدم حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلاً. وفي هذا الصدد نرى أهمية النظر في مقترح إنشاء هيئة عالمية معنية بدراسة المسائل والأزمات المالية والإقتصادية الدولية الحادة، والبحث في سبل معالجتها على أسس عادلة وبما يسهم في إستقرار الإقتصاد الدولي، وفي نفس الإتجاه تبرز أهمية تعزيز دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي القائم حالياً وتفعيل دوره في التعاطي مع مثل هذه القضايا.

ختاماً وإذ نؤكد على أن الوثيقة التي سيعتمدها هذا المؤتمر تمثل خطوة أولى نحو توجه جديد يعزز دور الأمم المتحدة في الإضطلاع بدورها في التصدي للأزمات العالمية، فإننا نتطلع إلى يكون مؤتمرنا قد أسهم بالفعل في وضع النقاط على الحروف ونجح في إبراز حقيقة أن الأزمة المالية وما تحمله من مخاطر وتحديات هي دليلاً جديداً على حاجة المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، لتنسيق الجهود وتضافرها من أجل وضع الحلول الموضوعية الجادة والصادقة لمثل هذه القضايا، والإعتراف بأن محاولة إيجاد الحلول التي تركز مصالح البعض على حساب الآخرين لن يكتب لها النجاح طويلاً، بل ستسهم في زيادة التوتر وعدم الإستقرار في كثير من الدول، الأمر الذي يهدد أمن وإستقرار الجميع.

شكراً السيد الرئيس